٤

النموذج البديل : نموذج التنمية المستقلة

إن النموذج التنموى الذى أقترحه كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو نموذج التنمية الوطنية المستقلة / المعتمدة على الذات . وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التى أراها فى حكم المسلمات ، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل فى إحراز التنمية . ولكن يحسن بنا قبل بيان هذه الركائز ، أن نتوقف لحظة عند قضيتين أساسيتين فى بناء النموذج البديل ، وهما قضية استقلالية التنمية والاعتماد على الذات ، وقضية التعامل مع العولمة .

الاستقلال والاعتماد على الذات:

إن استقلالية التنمية لا تعنى العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجى[١] . كما أنها لا تعنى الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتى[٢] . فلا هذا ولا ذاك من الأمور الممكنة فى العالم المعاصر ، فضلاً عن أن كليهما يجافى المنطق الاقتصادى السليم . وإنما جوهر استقلالية التنمية — حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله — هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى حقيقى ، فى مواجهة عوامل الضغط التى تفرزها آليات الرأسمالية ، وفى مواجهة القيود التى تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية[٣]

---

(١) بمعنى قطع الروابط مع العالم الخارجى De-linking .

(2) Self-sufficiengor autarchy.

(٣) إسماعيل صبرى عبد الله ، **مصر التى نريدها** ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ . وثمة تراث عربى وعالم ثالثى ثرى فى موضوع الاعتماد على الذات نذكر منه على سبيل المثال : محمد زكى شافعى ورمزى زكى (محرران) ، **نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، =

فلا تنمية فى غيبة السيادة الوطنية ، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتئات على التنمية وانتقاص من "الحق فى التنمية" . وغنى عن البيان ، ولكن يلزم أن نبينه لأنه كثيراً ما يُنسى ، أن الاستقلال أمر نسبى ، وليس أمراً مطلقاً بأية حال ، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقولاً للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلى ، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالى ، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وبناء هيكل اقتصادى متطور ذى تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة . وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية فى مسعى التنمية .

فلما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فإن استقلالية التنمية تعنى ـــ ضمن ما تعنى ـــ اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول . وفى مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية . والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول ، هو أن يكون الاعتماد الرئيسى فى التنمية على هذه القوى الذاتية ، وذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تكنولوجيا ، وذلك بشروط مواتية ودونما قيود تجور على حرية الإرادة الوطنية ، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطنى وتعززه ، ولكنها لا تحل محله ولا تغنى عنه .

وينبغى تذكر أن الاعتماد على الذات لا يعنى مجرد تناقص الاعتماد على الخارج . فهذا هو المعنى السلبى للاعتماد على الذات ، حيث قد يكون الاعتماد على الذات فى هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادى أو صنوًا لمستوى متواضع من النمو والتنمية . أما المعنى الإيجابى للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات

= القاهرة ، ١٩٨٤ ؛ رمزى زكى ، **الاعتماد على الذات** ، المعهد العربى للتخطيط ودار الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ؛ محمد دويدار وآخرون ، **استراتيجية الاعتماد على الذات** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ؛ لجنة الجنوب ، **التحدى أمام الجنوب** ، تقرير الجنوب ، ترجمة عطا عبدالوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

الوطنية ، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها ، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد فى استخدامات الموارد المتاحة ، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادى ، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية ، ويقوى القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية . فبذلك تترسخ أسس الاستقلال الوطنى من جهة ، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى . فالقضية التى تواجه الدول النامية لا تنحصر فى بناء اقتصاد غير تابع ، وإنما هى قضية مزدوجة : بناء اقتصاد غير تابع ، وقادر على إنجاز التنمية فى الوقت ذاته .

التعامل مع العولمة:

فى تقديرى أن العولمة ليست كتاباً مقدساً ، إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله . ذلك أن تباين مستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة ، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها . وليس هناك حقاً ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة ، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها ، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالى العالمى على ذلك ، وهذا بالنظر إلى أن الدول المتقدمة هى المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى . ومع ذلك ، فإن هذه الدول لا تتردد فى العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك فى صالحها . فهى لا تلتزم دوماً بما تطلب من الآخرين الالتزام به . وهى تبيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة ، مثلاً بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها ، وبإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها ، سواء باستمرار الدعم الزراعى لمنتجيها عند مستويات بالغة الارتفاع ، أم بالتشدد فى فرض القيود غير التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها[1] .

(١) يذكر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ــ الملخص) أن الدول المتقدمة قد تحايلت على مقررات منظمة التجارة العالمية بشأن تخفيض الدعم الزراعى ، وذلك بإعادة هيكلة =

ومعنى ذلك أن الدول الغنية قد تعاملت مع العولمة على أنها حزمة قابلة للتفكيك ، وفككتها فعلاً ، وانتقت منها ما يوافق مصالحها . ولكنها لا ترغب فى إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية . بل إنها تمارس ضغوطاً شتى عليها كى تلتزم بالتحرير المتعجل والشامل لتجارتها ، وكى تلغى الدعم عن صناعاتها الناشئة ، وكى تزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها ، وكى تلتزم بجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وكى تدخل فى مناطق حرة أو شراكات مع دول متقدمة .

وينبغى ألا يغيب عن الأذهان أن العولمة ليست من الظواهر غير القابلة للارتداد . فالتاريخ يشير إلى أن العولمة على الأقل فى جانبها الاقتصادى قد شهدت حالة من المد من أواخر القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم شهدت حالة من الجزر بعد ذلك . وإذا كانت العولمة فى حالة صعود فى العقدين الأخيرين ، فليس هناك ما يحول دون تعرضها للانتكاس مستقبلاً ، وذلك بفعل ما تفرزه العولمة من تناقضات وما تؤدى إليه من صراعات سواء على المستوى القومى أم على المستوى الدولى[1] . ومن ثم فلا ينبغى النظر إلى العولمة على أنها قدر لا فكاك منه ، بل ينبغى التعامل معها بمرونة ، وذلك تمشياً مع نسبية القوانين والنظم الاقتصادية فى الزمان والمكان .

ولعل الرسالة التى يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التى نجحت فى كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح فى قطار التقدم هى : عليك أولاً

= هذا الدعم بدلاً من تخفيض إجمالى مخصصاته . فقد حولت نسبة كبيرة من الدعم الزراعى إلى الأبواب المسموح بها بدرجة أو أخرى فى اتفاقية الزراعة ، أى من الصندوق البرتقالى (الدعم الخاضع للتخفيض) إلى الصندوقين الأخضر (دعم مسموح به) والأزرق (دعم مسموح له طالما اقترن بتخفيض للمساحات المنزرعة) . والحق أن مخصصات الدعم الزراعى قد ازدادت فى الدول المتقدمة . وإذا كانت هذه الدول تقدم معونات للزراعة فى الدول الفقيرة تزيد قليلاً عن مليار دولار فى السنة ، فإنها تقدم دعماً لمزارعيها بما يقل قليلاً عن مليار دولار فى اليوم . ص ص ٣٢ـ٣٤ .

(١) راجع : إبراهيم العيسوى ، " العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع " ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد (١) ، أكتوبر ١٩٩٩ .

السعى لتنمية نفسك بنفسك اعتماداً على قدراتك الذاتية ، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (مثل التقدم فى المعلوماتية والاتصالات ، الاستثمار الأجنبى ، أسواق المال الدولية .. الخ) ، وذلك باللجوء فى المقام الأول إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة وتوافق واشنطون[1] . وبعد ذلك سيصبح فى مقدورك الاستفادة بشكل أكبر من العولمة ، لأنك ستكون صاحب مصلحة فى فتح أسواق العالم أمامك ، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقك أمام العالم ، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتك لقدرات تنافسية أكبر . ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة ـــ قديما وحديثاً ـــ كانت من نصيب المتقدمين .

> يلزم التمييز بين وسائل التأهل للعولمة والاستعداد للاندماج فى الاقتصاد العالمى من جهة ، ووسائل ممارسة الانخراط الفعلى فى العولمة وخوض غمار المنافسة الدولية من جهة أخرى .

إن التأهل للعولمة غالبًا ما يتم بوسائل مختلفة عن تلك التى تستعمل فى ممارسة العولمة . والفارق يأتى ـــ أولاً ـــ من ضرورة قطع شوط طويل على طريق التنمية وبناء المزايا التنافسية حتى تصبح الدولة مؤهلة لممارسة العولمة والاستفادة منها، ويأتى ـــ ثانياً ـــ من أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول فى كل الأزمنة ، أو حتى لدولة بعينها فى مراحل مختلفة من تطورها . فليس كل ما يناسب من هو فى مرحلة الحصاد مناسب بالضرورة لمن لم يزل فى مرحلة الزرع أو تلمس سبل النماء .

---

(١) فى مقابل نظرة أنصار توافق واشنطون إلى كل من الهند والصين وما حققتاه من نجاح نسبى على أنه يقدم حججاً لصالح العولمة ، يذكر " رينيرت " أن هذه النظرة تنطوى على تجاهل أن الصين والهند لم يسيرا لأكثر من نصف قرن وفق السياسات التى ينص عليها توافق واشنطون ، وأنهما أخذا بسياسات مغايرة ، تتفق مع ما يطلق عليه استراتيجيات " القانون الآخر " The Other Canon أى استراتيجيات التنمية البديلة التى يتبناها رينيرت . أنظر :

E.S. Reinert, "The other canon and uneven growth", in S. De Paula and G. Dymski (eds), Reimagining Growth, Towards a Renewal of Development Theory, Zed Books, London and New York, 2005.

وهو ما ينطبق بالطبع على النمور الآسيوية ـــ قديمها وجديدها .

ركائز التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات:

فإذا تقرر هذا الذى أوضحته حالاً بشأن معنى استقلالية التنمية والاعتماد على لذات وبشأن التعامل مع العولمة ، وبشأن تصورى الذى ذكرته فيما سبق بشأن دور الدولة ، أحدد فيما يلى خمس ركائز يقوم عليها النموذج التنموى البديل :

(١) إحداث زيادة كبيرة فى معدل الادخار المحلى شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق:

فالتنمية التى قدر لها الاستمرار والتواصل فى الزمن الحديث هى تلك التى قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطنى[1] . وهذا ركن أساسى من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية . ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربى المسرف والمبدد للموارد . ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط فى الاستهلاك أو الاستيراد . فلا توجد تنمية بلا ثمن، ولم يحدث فى تاريخ البشرية كله أن تحققت تنمية جادة دون تضحيات . كما أنه من الخطأ أيضاً تصور أن التنمية يمكن أن تحدث على نطاق يُعتد به اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبى يمكن أن يحلا محل الإدخار المحلى فى إنجاز التنمية .

وقد سبق أن بينت أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبى فى التكوين الرأسمالى الثابت على مستوى العالم بعامة وعلى مستوى الدول النامية بخاصة هى نسبة صغيرة . وحتى فى الحالات القليلة التى ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة — كما فى حالة ماليزيا فى سنة ١٩٩٢ ، فإن النسبة لم تتجاوز الربع ، ولم يكن ارتفاع هذه النسبة على حساب تراجع معدل الادخار المحلى بأية حال . فمعدل الادخار المحلى فى ماليزيا كان فى حدود ٣٠% — ٣٥% فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبى إلى التكوين الرأسمالى فى أوائل التسعينات ، فإن معدل الادخار المحلى زاد فى هذه الفترة من ٣٤% إلى ٤٠% ، وأخذ فى الزيادة بعد ١٩٩٣ حتى بلغ ٤٩% فى ١٩٩٨ . وبالرغم مما أحرزته ماليزيا من تقدم اقتصادى ، فلم يزل

(١) ليس غائباً عنا دور المستعمرات وما استنزف منها من فوائض اقتصادية أسهمت فى تقدم الدول الرأسمالية الغربية . ولكن هذا الخيار لم يعد بالطبع متاحاً أمام الدول النامية فى الوقت الراهن .

معدل ادخارها المحلى ٤٢% فى السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين . وارتفاع معدل الادخار المحلى ملحوظ فى الدول الآسيوية الأخرى التى يشار إليها كنماذج للنجاح الاقتصادى ، وذلك على النحو المبين فى جدول (٥) .

جدول (٥): معدلات الادخار المحلى فى شرق آسيا

الدولة / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
كوريا الجنوبية	١٥	٢٣	٣٥	٣٢
سنغافورة	١٨	٣٨	٤٣	٤٧
هونج كونج	٢٨	٣٤	٣٥	٣٢
الصين	٢٩	٣٥	٣٨	٤٧

المصدر: البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ (CD-ROM).

و لم يكن للاستثمار الأجنبى المباشر دور يذكر فى كوريا الجنوبية ، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالى الثابت على ١% فى ١٩٧٦ ، ٠,٠٣% فى ١٩٨٠ و٠,٨% فى ١٩٩٠ و١,٨% فى ٢٠٠٣ . وبرغم أن النسب المناظرة أعلى فى الصين ، خاصة منذ ١٩٩٣ حيث بلغت نحو ١٥% ، إلا هذه النسبة أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى بلغت ١٢% فى ١٩٩٨ و٩% فى ٢٠٠٣[١] .

كما كانت نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالى الثابت ضئيلة فى كوريا الجنوبية (عدا فى الستينات حيث وصلت النسبة إلى ٧٣% فى ١٩٦١ ثم أخذت فى التناقص حتى بلغت ٢٣% فى ١٩٦٧ و١٥% فى ١٩٦٩) وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج والصين ، وذلك كما يظهر في جدول (٦).

(١) لاحظ أن سنغافوره وهونج كونج من الدول التى سجل فيها الاستثمار الأجنبى كنسبة من التكوين الرأسمالى الثابت مستويات بالغة الارتفاع فى عدد غير قليل من السنوات (سنغافورة: ٤٢% فى ١٩٨٨ و٦٠% فى ١٩٩٩ و٩٣% فى ٢٠٠٣ ، وهونج كونج : ٦٠% فى ١٩٩٩ ، و١٣٣% فى ٢٠٠٠ و٥٦% فى ٢٠٠١) . ومع ذلك فقد حافظتا على معدلات مرتفعة للادخار المحلى .

جدول (٦): نسب المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالى الثابت فى شرق آسيا : ١٩٧٠ــ٢٠٠٣

الدولة / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
كوريا الجنوبية	١٢,٢	٠,٧	٠,٥	٠,٢٦ -
ماليزيا	٣,٠٧	١,٩٨	٣,٢٩	٠,٤٩
سنغافورة	٣,٩٣	٠,٢٦	٠,٠٢ -	٠,٠٦
هونج كونج	٠,١٨	٠,١١	٠,١٨	٠,٠١
الصين	غ.م	٠,١%	١%	٠,٢١

المصدر: البنك الدولى ، موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

(٢) للدولة والتخطيط دور حاكم فى نجاح التنمية المستقلة:

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محورى فى تحريك قوى التنمية ، بل وفى صنع التنمية ذاتها ، وفى تأمين اطرادها . كما تشير هذه الخبرات ــ والتى عرضت لجانب منها فى القسم (٣) ــ إلى أن السوق فى حد ذاته لا يصنع تنمية ، وأنه حتى فى الحالات التى سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية ، فإن التنمية كانت تتم ، ليس بآليات السوق الحرة ، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها فى مساراتها ، وفى ضوء مخططات محددة للدخول فى صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية فى صناعات بذاتها ، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية ، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات ، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية .

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثمارى وتحسين البنية الأساسية . بل يلزم أن ينضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها :

أ - ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلى رفعاً محسوساً ، وذلك فى ضوء ما اتضح لنا من دور حيوى للادخار المحلى فى تمويل التراكم

الرأسمالى وتأمين اطراد التنمية . ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادى المحتمل إلى فائض اقتصادى فعلى[1] .

ب- السيطرة على الفائض الاقتصادى ومركزته ، وهو مالا يعنى بالضرورة أن يكون مملوكا بالكامل للدولة ، وإن كان قدر من الملكية العامة ضرورى لتحقيق أهداف التنمية المستقلة . ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادى وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التى نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة ، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها فى وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير فى استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة[2] .

جـ- الاشتراك المباشر للدولة فى مجالي الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، حيث تقصر السوق والرأسماليات المحلية والاستثمار الأجنبى عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . واتصالاً بهذه المهمة ، نقول إن للقطاع العام موقعاً رئيسيا فى النموذج البديل . وأن التصدى لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصخصة ، وإنما بتوفير سبل العلاج الفنى والإدارى والمالى التسويقى لهذا القطاع ، وبمحاربة الفساد فيه وفى المجتمع ككل . وقد سبق أن أشرت فى القسم (٣) إلى مقترحات متعددة فى شأن ترشيد أداء الشركات والهيئات العامة .

د - النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . فهذه من المهام التى لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلى الضعيف ، ولا الاستثمار الأجنبى والشركات متعدية الجنسية التى تسيطر على

---

(١) راجع فى معنى الفائض الاقتصادى وأنواعه :
Paul Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, N.Y. & London, 1957.

(٢) راجع : رمزى زكى ، الاعتماد على الذات ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

تقسيم العمل الدولى وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطـوير فى مقراتهـا الرئيسية بالدول المتقدمة .

ويشير تقرير حديث لليونيدو إلى أنه على خلاف ما كان يعتقده الكثيرون مـن الاقتصاديين فإن التوليد المحلى للمعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للحاق بالمتقدمين ، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة على أنهمـا عنصران متلازمان . ولذلك فإن على الدول التى تريد أن تقوى مركزها التنافسى وأن تلحق بالدول الصناعية أن تستثمر بكثافة فى توليد المعرفة . ويستدرك التقرير بأنـه إذا كانت هذه أولوية للتنمية ، فإنها ليست كافية للنجاح ؛ إذ يجـب أن يـؤازر بنـاء القدرات المعرفية المحلية بيئة مواتية من خلال توفير نظام مالى فعال ونظام حكم رشيد ، بحيث تؤدى هذه البيئة ضمن ما تؤدى إلى خلق طلب محلى على القدرات التكنولوجية التى يجرى بناؤها[1] .

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ما لم تحتويها وتنسق بينها خطة للتنميـة الشاملة . والقول بذلك لا يعنى استبعاد آليات السوق كلياً . وإنما يعنى أن ينظـر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمـع ، وأن ينظـر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل فى الحدود التى ترسمها الخطة القومية الشاملة . فهذا هـو التعامل الواقعى مع السوق فى الدول النامية ، أى التعامل الذى ينطلق مـن الإقـرار بالقدرات المحدودة للسوق ، والاعتراف بالأشكال المختلفة لقصور أو فشل الـسوق . ومن هنا يلزم أن يحظى إشباع الحاجات الأساسية للسكان بأولوية متقدمة[2]. فهذا أمر ضرورى حتى يكون للاعتماد على البشر معنى يعتد به . وهو أمر ضرورى لأن السوق

(1) UNIDO, Industrial Development Report 2005 (Capability building for catching up), UNIDO, Vienna, 2005.

(٢) يقول تقرير لجنة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ١٣١ــ١٣٢: " من المحـتم إعطـاء الأسـبقية لتلبيـة الحاجات الأساسية للناس . ومن هنا ينبغى أن ينصب التشديد بقوة على الأمن الغذائى والصحة والتعليم والاستخدام ، وهذه كلها ضرورية لتعزيز القدرات البشرية وتمكينها من مواجهة التحدى الذى تفرضـه تنمية متواصلة " .

لا يعترف بالحاجات الأساسية للغالبية الغفيرة من الشعب ، وإنما يعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية فى المجتمع .

والتأكيد على دور الدولة والتخطيط فى إحداث التنمية الشاملة المطردة لا يعنى مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته . فالجهد التنموى المطلوب ضخم ومتنوع ، وليس فى وسع قوة اجتماعية واحدة فى المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطردة . بل ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجى يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية . ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة ، دونما استبعاد لقوى السوق ، يعهد النموذج البديل إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة ، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطنى — المنتج لا الطفيلى — والذى تتكامل نشاطاته مع الخطة القومية ، لا مع الشركات الدولية . إن التفريط فى الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الذى قررنا فيما سبق أنه جوهر الاعتماد على الذات . ولكن القطاع الخاص يحتاج إلى من يأخذ بيده ويقود تحركاته وينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام . وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة قومية للتنمية الشاملة .

(٣) المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات واطرادها:

يعتبر نموذج التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هى المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التى لا تتحقق التنمية بدونها ، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للإنسان . إن المشاركة الفعالة هى "منهجية سياسية للتمكين" ، أى تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعريضهم لعمليات التحول التى تنطوى عليها التنمية السوية . فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأى المجتمعات المحلية فى المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هى عليه . كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز

الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة ، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة ؛ مثلا من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة[1] . ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية ، ما لم تستند إلى تغيرات في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوى الدخول المنخفضة والفقراء وزنًا يعتد به في مثل هذه المجالس .

وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة ، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو إنجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام ، وفي العلاقات الاجتماعية وفي الممارسات المؤسسية وفي نقص القدرات وما إليها من العوامل التي غالباً ما تؤدى إلى الاقصاء الاجتماعي بوجه خاص . وعموماً فإن مجرد إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للحكم القائم على المشاركة كاللامركزية والحكم المحلي لا تؤدى إلى مزيد من الإدماج الاجتماعي أو مزيد من الانحياز للفقراء ، ما لم يسبقها تحول في علاقات القوة وتوزيع السلطة يزيد من القوة التفاوضية للفقراء والمهمشين ، وما لم تقابل الزيادة في فرص تعبير الفقراء من مطالبهم وحشد قواهم للتأثير على مؤسسات الحكم ، إجراءات لزيادة فرص استجابة مؤسسات الحكم لهذه المطالب وإجراءات لزيادة فرص المحاسبية وتفعيلها إذا ما قصرت هذه المؤسسات في الاستجابة لمطالب المواطنين[2] . وعموماً يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة

(١) طبقاً لدستور ١٩٨٨ أنشأت البرازيل أكثر من ٥٠٠ مجلس صحي لإدارة السياسة الصحية على المستوى المحلي . وتتكون هذه المجالس من ممثلين للأحياء السكنية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمة وممثلين آخرين منتخبين .

(٢) تضمن دستور فينزويلا الموضوع في عام ٢٠٠٠ حق المواطنين في طلب الاستفتاء على سحب التفويض السابق منحه من جانبهم لشاغلي المناصب العامة بالانتخاب على المستوى المركزي وعلى المستويات المحلية ، بمن فيهم رئيس الجمهورية ، وذلك بعد انقضاء نصف المدة المقررة لشغل المنصب .

فى ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من إلهاء الناس بترتيبات وإجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة[1] .

وإذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وإلى تكافؤ الفرص فى التأثير على القرارات ، فلابد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة ، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات . ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا كانت التفاوتات فى توزيع الدخول والثروات كبيرة ، وإذا استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله . فالتركز فى توزيع الثروة والدخل يفضى بالضرورة إلى تركز فى توزيع السلطة والنفوذ فى المجتمع . وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص فى التأثير على صناعة القرارات فى المجتمع ، ولا تتهيأ معه بالتالى ظروف مواتية للتنمية المنشودة .

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة فى التنمية قد شهدت فى بداياتها عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعى والتأميمات والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية . وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التى ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية . كما يعد الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوى الدخول المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها . وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار .

---

(١) للمزيد حول الأفكار التى وردت فى هذه الفقرة والفقرة السابقة لها ، راجع المصدر الذى صاغها ، وهو :

S. Hickey and G. Mohan (eds), Participation – From tyranny to transformation?, Zed Books, London and New York, 2004,

وبخاصة الفصلان الأول والثانى .

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج : ماذا ننتج ، ولمن ننتج ، وكيف ننتج[1] . وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق وفكرة " التساقط " أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائى[2]، التى لم تزل تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة ، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادى ، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه[3] .

برغم كثرة الحديث عن المشاركة والإنصاف والهجوم على الفقر، خاصة من جانب البنك الدولى ، فإن مثل هذا الحديث لا طائل من ورائه ، طالما بقى التمسك بتوافق واشنطون والعولمة الليبرالية ، وطالما لم يُعتَرف بالرابطة الوثيقة بين اللامساواة فى توزيع الثروة والدخل واللا مساواة فى القدرة على التأثير فى القرارات .

وإذا كان التحول الديمقراطى ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة من جهة ، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى ، فإن هذا التحول يظل منقوصاً ، والمشاركة التى تنتج عنه تبقى سطحية إلى حد بعيد ، ما لم يتم التصدى لقضية توزيع الدخل والثروة . والحق أن قضية إعادة التوزيع ، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء ، لا ترتبط

(١) راجع فى ذلك محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ؛ وكذلك :

H. Chenery et. al, Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3rd Printing, 1976.

(2) Trickle-down effect

(٣) أنظر مثلا البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، أعداد مختلفة ، وكذلك البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، حيث يعتبر أن من الدروس التى يمكن الخروج بها من دراسة خبرات التنمية خلال نصف قرن : أن النمو لا يتساقط ، بل ينبغى أن تخاطب التنمية الحاجات الإنسانية بشكل مباشر .

أنظر أيضاً : E. Thorbecke ، مرجع سابق ، ص ٣٧ وتأكيده على أن اللامساواة الأكبر تودى إلى نمو أقل ، وتوضيحه للقنوات التى تتبلور من خلالها هذه العلاقة .

بقضية المشاركة وحدها ، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان فى المجتمع .

وفى هذا يقول ثابو مبيكى رئيس دولة جنوب أفريقيا عن حق : علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا . وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفى لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان . وهو يشير إلى أن الاتحاد الأوروبى فعل الشئ نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدما فيه دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الاتحاد . ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل أن نساير توافق واشنطون ونموذج الليبرالية الجديدة فى أنه لكى تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول فى إنجلترا مثلاً فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال ، أى إيجاد ظروف صديقة للسوق . ويضيف مبيكى أنه إذا كان الاتحاد الأوروبى يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح ، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق ، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه ، فإن عملية إعادة التوزيع التى تنطبق على الاتحاد الأوروبى تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب أفريقيا ، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمى[1] .

(٤) انضباط علاقات الاقتصاد الوطنى بالخارج أمر ضرورى للتنمية الناجحة:

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية وأصحاب توافق واشنطون من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات وتوجه التنمية للخارج يحفز النمو الاقتصادى ، وأن الاندماج فى الاقتصاد العالمى كفيل بجذب الاستثمار الأجنبى والتكنولوجيا المتقدمة

(١) Thabo Mbeki ، مرجع سابق .

إلى الدول النامية ، وهو ما لم يقم عليه دليل فى الواقع الملموس حسبما أوضحت فى القسم (٣) ، يذهب نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات إلى أن النمو هو قاطرة التجارة ــ لا العكس ، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبى هو توافر إمكانات حقيقية للنمو فى الاقتصاد الوطنى من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار ، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصرف قبل إحراز تقدم ملموس فى بناء الطاقات الإنتاجية للدولة ، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها فى بعض القطاعات ، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطنى ، ويصادر على فرص التنمية .

ومصدر الخطر هنا هو محاولة تعميم نموذج واحد ــ وهو النموذج الليبرالى ــ على الدول جميعاً دون مراعاة للفوارق فى مستويات تطورها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والمؤسسى . فالتحرير الذى قد تتحمله دولة مثل إنجلترا أو فرنسا ، قد يكون مهلكاً لدولة مثل مصر أو نيجيريا أو الأرجنتين أو الهند . وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعريفات الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم العمومى دونما تمييز بين قطاع وآخر أو بين صناعة وأخرى ، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً .

وليس معنى هذا أن انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى مرفوض من حيث المبدأ . وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً فى كل الأحوال فى ضوء الشوط الذى قطعته كل دولة على طريق التقدم . وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية فى دول الجنوب ، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دُفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومى المتسرع .

إن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التى يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها ، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج فى فتح السوق الوطنى بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية.

بعبارة أخرى ، من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية ، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد ، وإما لأنها تسهم فى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان ، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية فى بناء قطاع صناعى قوى يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية . ومن الخطأ الفادح أن تتخلى الدول النامية عن هامش المناورة الذى يتيحه لها تطبيق السياسات التميزية فى مجال التجارة وفى مجال الاستثمار ، وذلك باتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبى . ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الإدارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك ، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة ، ولا حرج فى وضع الشروط على المستثمرين الأجانب ، شريطة أن تنسق هذه الجهود وتتآزر من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة .

وعلى الدول النامية أن تدافع عن حقوقها فى اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وذلك من أجل تفعيل حقها فى التنمية . وعليها أن تسعى للاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة فى اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وأن تكثف النضال الجماعى ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات ومن أجل إطالة أمد تطبيقها ، بل ومن أجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية فى المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة ، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادى والاجتماعى . وفضلاً عن ذلك يجب الوقوف بصلابة ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول النامية ، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة . فإذا كانت الصعوبات جمة فى هذا المسعى ،

فقد لا يكون هناك مفر من هجر المنظمة ، واسترداد الحريات التى فقدت من الدول النامية فى تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها فى هذه المنظمة . وحبذا أن يأتى هذا التصرف كعمل جماعى من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب ، وذلك حتى يُقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية .

(٥) التعاون فيما بين دول الجنوب على شتى الجبهات ، يذلل الكثير بين الصعاب التى قد تعترض مسعى التنمية المستقلة:

فهذا التعاون تمليه التحديات المشتركة التى تجابه دول الجنوب فى سعيها للتنمية فى الظروف العالمية الراهنة . فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها . والتعاون جنوب ـــ جنوب يجب أن يسير فى طريقين . أولهما : طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التى اضطرت دول الجنوب إلى قبولها ، لاسيما فى منظمة التجارة العالمية ، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة فى مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولى[١] . وثانيهما : طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب فى المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها . إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب ، وحشدها لإنجاز مشروعات مشتركة فى هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال فى تنمية الجنوب ، وفى إنقاص مستوى اعتماده على الشمال ، وفى تعزيز قدرته على المساومة مع الشمال وشركاته متعدية الجنسيات .

وللتعاون بين دول الجنوب مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية . فالتعاون قد يشمل دول الجنوب جميعًا فى بعض الحالات ، كما قد يشمل

(١) راجع تأكيدات الرئيس البرازيلى لولا ووزير المالية الفنزويلى ميرننس بشأن ضرورة التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين دول الجنوب كشرط للتفاوض الفعال مع أمريكا ومنظمة التجارة العالمية ، فى الأهرام ، تحقيقات بعثة الأهرام فى أمريكا اللاتينية ٥ و٨ أبريل ٢٠٠٥ .

مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد ، مثل المجموعة العربية أو مجموعة الخمس عشرة . كما أن التعاون يمكن أن يجرى على المستوى الحكومى وعلى المستوى الشعبى[1] .

وبالرغم من أن هدف التعاون فيما بين دول الجنوب هدف قديم يعود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال ، وبالرغم من أنه لقى ترحيباً من الدول التى نالت استقلالها ، وتكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون ، إلا أن جهود التعاون قد اعتراها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التى لحقت بدول الجنوب ، لاسيما فى سياق المنازعات الإقليمية وفى سياق أزمة المديونية الخارجية . لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت فى الانحسار مؤخراً ، تحت تأثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه دول الجنوب من التزامات فى منظمة التجارة العالمية ، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على دول الجنوب من جانب أول ، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان ، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها فى عدد من الدول النامية من جانب ثالث . وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون / المكسيك فى عام ٢٠٠٣ ، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا ، ونجاحها فى إفشال هذا المؤتمر ، وبالتالى إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على دول الجنوب . كما كان للجهود المشتركة لدول الجنوب أثر واضح فى توجهات المؤتمر الحادى عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد فى البرازيل فى صيف ٢٠٠٤ ، وفى التوصيات التى تضمنها بيانه الختامى ، لاسيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح

(١) بالرغم من مرور ١٥ سنة على صدور تقرير لجنة الجنوب : التحدى أمام الجنوب ، مرجع سابق ، إلا أن الكثير من مقترحاته بشأن مستويات ومجالات التعاون فيما بين دول الجنوب لم تفقد أهميتها ، بل أنها تشكل دليلاً إرشادياً قيماً للتقدم فى هذا المجال . أنظر بوجه خاص الفصل الرابع ، ص ١٩٣ ــ ٢٥٧ .

لاتخاذ السياسات الوطنية التى تخدم تنمية بلدان الجنوب ، وذلك كما سبق ذكـــره فى القسم (٣) من هذا الكتاب .

وفى ختام هذا العرض لركائز نموذج التنمية المستقلة ، ينبغى التأكيد على أن هذا النموذج ليس استنساخاً للنموذج الناصرى الـــذى شـــهدته مـــصر فى الخمـــسينات والستينات ، كما أنه لا ينطوى على محاكاة نموذج النمور الآسيوية ، وإن كانت هناك عناصر مشتركة كثيرة بين هذه النماذج الثلاثة . وأبرز وجه للاختلاف عن النمـــوذج الناصرى والنموذج الآسيوى هو أن عنصر المشاركة الديمقراطية كان غائباً فى هـــذين النموذجين ، بينما له حضور قوى فى نموذج التنمية المستقلة . كما يلاحظ أن التنميـــة فى نموذج النمور الآسيوية قد جرت برعاية ودعم كبيرين من جانب الغرب عمومـــاً ، ومن جانب الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، بينما واجه النمـــوذج الناصـــرى حالة من التربص والعداء والمواجهة العسكرية (فى ١٩٥٦ و١٩٦٧) مـــن جانـــب القوى الرأسمالية الكبرى . ومن المرجح أن يواجه نموذج التنمية المستقلة حالة مـــشابهة من التربص والعداء مع محاولات لإفشاله من جانب هذه القوى أيضاً .

وأخيراً يأتى الخلاف مع النموذج الناصرى من خلال الاستفادة فى تطبيق نموذج التنمية المستقلة من الدروس التى أسفر عنها تطبيق النموذج الناصرى ، وتفادى الوقوع فى أخطاء كتلك التى وقع فيها . فبعض سياسات النموذج الناصرى اتصفت بقـــصر النظر ومجافاة المنطق الاقتصادى السليم ، مثل سياسة الحماية المطلقة والدائمة لـــبعض الصناعات والتى لم يرافقها برنامج وطنى لتطوير القدرات التكنولوجية والإدارية والمالية للشركات المحمية ، ومثل سياسة تثبيت أسعار بعض السلع الأساسية وتثبيت إيجـــارات المساكن لفترات طويلة وذلك دون مراعـــاة للـــتغيرات فى الأوضـــاع الاقتـــصادية والاجتماعية ، ومثل سياسة التوظيف الإدارى للخريجين بغض النظر عن الحاجة الفعلية لهم فى مواقع العمل المختلفة .